



Religion and Politics in the Fatwa (Legal Verdict) Document of Morocco Scholars against Sultan Abdul Hamid II (1876-1909): A Documentary Study

Dr. Bakeel Mohammed Mohammed Al-Kulaibi*

Beke2030@gmail.com

Abstract:

This study aims to examine the fatwa document issued by the scholars of the Arab Maghreb (Morocco) against Sultan Abdul Hamid II (1876-1909), criminalizing Hejaz Railway construction. It also highlights the use of religious fatwas to hinder the modernization Arabian Peninsula transportation, serving the interests of Britain which oppose the Hejaz Railway project. For the study purposes, the historical descriptive analytical research approach was adopted. The study consists of an introduction, four sections, and a conclusion. The introduction states the research problem, objectives, and significance. The first section presents the literal text of the document and its critique. The second section defines the terminology used in the document. The third section examines the context of the document, while the fourth and final section offers a historical analysis of the document. The study key findings showed that the document's terminology was well defined and the historical ambiguities surrounding its content were analyzed. It was also concluded that the religious, political, and economic contexts and dimensions contained within the document were clarified.

Keywords: Document, Scholars, Fatwa, Sultan, Maghreb (Morocco), Abdul Hamid II.

* Assistant Professor of Modern and Contemporary History, Department of History and Political Science, College of Arts, Thamar University - Republic of Yemen.

Cite this article as: Al-Kulaibi, Bakeel Mohammed Mohammed, Religion and Politics in the Fatwa (Legal Verdict) Document of Morocco Scholars against Sultan Abdul Hamid II (1876-1909): A Documentary Study, *Journal of Arts*, 12 (2), 2024: 196 -221.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.



الدين والسياسة في وثيقة فتوى علماء المغرب العربي ضد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909م): دراسة وثائقية

د. بكيل محمد محمد الكليبي*

Beke2030@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق وثيقة فتوى علماء المغرب العربي ضد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909م)، بتجريم إنشاء خط سكة حديد الحجاز، وتسيط الضوء على استخدام الفتوى الدينية لمنع تحديث وسائل المواصلات في الجزيرة العربية خدمة لمصالح بريطانيا المعارضة لمشروع خط الحجاز، واقتضت الدراسة استخدام منهج البحث التاريخي وصفاً وتحليلاً لمضمون الوثيقة، واحتوت الدراسة على أربعة محاور ومقدمة وخاتمة، تناولت المقدمة مشكلة البحث وأهدافه وأهميته، وتضمن المحور الأول النص الحرفي للوثيقة ونقدها، وحُصص المحور الثاني للتعريف بمصطلحات الوثيقة، في حين درس المحور الثالث سياقات الوثيقة، أما المحور الرابع والأخير فخصص للتحليل التاريخي للوثيقة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: التعريف بالمصطلحات التي وردت في مضامين الوثيقة وتحليل جوانب الغموض التي تكتنف مضمونها التاريخي، ومنها توضيح السياقات والأبعاد الدينية والسياسية والاقتصادية التي احتوتها. الكلمات المفتاحية: وثيقة، علماء، فتوى، السلطان، المغرب، عبد الحميد الثاني.

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد - قسم التاريخ والعلوم السياسية - كلية الآداب - جامعة ذمار - الجمهورية اليمنية.

للاقتباس: الكليبي، بكيل محمد محمد، الدين والسياسة في وثيقة فتوى علماء المغرب العربي ضد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909م): دراسة وثائقية، مجلة الآداب، 72 (2)، 2024، 196-221.

© نُشر هذا البحث وفقاً لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو إضافته إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أجريت عليه.



المقدمة:

تعد الوثائق، من أهم المصادر التاريخية التي تسلط الضوء على الأحداث التي عاصرتها، وتحتوي على معلومات جديدة لم يسبق للباحثين تناولها، وهذا يعطيها ميزة علمية ذات قيمة ومصداقية مهمة لما تختزنه من أرشيف يكتنز كمًا معرفيا جديدا يعطي الباحثين وسيلة لسبر غور الفجوات البحثية نتيجة شحة المادة العلمية التي تتناول معطيات، ووقائع يكتنفها الغموض ويعتريها النقص في المعلومات الدقيقة، نظراً لاختفاء المصادر بالإشارة البسيطة دون التعمق في تبيانها، وتوضيحها؛ نتيجة انعدام الدليل الذي يقود الباحث لليقين العلمي، وهذا ما يجعل الوثيقة مصدرا علميا موثوقا سواء كانت هذه الوثيقة رسمية، أم خاصة.

تقدم الوثيقة التاريخية دليلا معلوماتيا جديدا يمكّن الباحثين من الوقوف على أحداث جديدة تحتاج إلى تحليل علمي، ونقد بناء حتى يتمكن الباحث من الاستفادة من مضمونها، وهو ما يستلزم وجود باحث متمرس يستشف من سياقاتها ما يحتاجه في دراسته، من إضافة جديدة ونوعية تضيف على العمل البحثي الرصانة والأصالة العلمية المستنبطة من ثنايا الوثيقة التاريخية باعتبارها مستندا رسميا يقدم إجابات موضوعية دقيقة للعديد من القضايا التي تحتاج إلى إجابات علمية لا تتضمنها صفحات المصادر والمراجع، فضلاً عن ذلك يقدم التحقيق العلمي للوثائق كمًا معرفيا ذا قيمة معلوماتية كبيرة، لاسيما أن التحقيق يجعل الباحث الحصيف يستنبط، ويستشف من بين سطورها العديد من الحقائق الغائبة التي يحتاجها الباحثون لرفد دراساتهم بحقائق علمية جديدة.

أسباب اختيار البحث:

تكمّن أسباب اختيار موضوع البحث في الرغبة في تحقيق وثيقة جديدة (تدرس لأول مرة) لتوضيح عملية توظيف الجانب الديني في التأثير على الجانب السياسي من خلال دراسة هذه الوثيقة، فضلاً عن رغبة الباحث في التعرف على حقائق تاريخية جديدة تناولتها هذه الوثيقة.

أهداف البحث:

- تهدف هذه الدراسة إلى نقل المضمون الحرفي للوثيقة من خطها العربي القديم الذي كتبت به، إلى الخط العربي الحديث، ونقدها.
- توضيح المصطلحات التي وردت في مضامين الوثيقة.
- التعرف على السياقات والأبعاد الدينية والسياسية والاقتصادية للوثيقة.
- تفسير وتحليل الأبعاد التاريخية للوثيقة.



مشكلة البحث:

اقتضت مشكلة الدراسة قيام الباحث بتحقيق وثيقة تاريخية تتضمن فتوى علماء المغرب العربي ضد مشروع السلطان عبدالحميد الثاني في إنشاء مشروع خط سكة الحجاز، وهذه الوثيقة تتضمن معارضة علماء المغرب لإنشاء خط سكة الحديد وتحتاج إلى تسليط الضوء عليها، وإثارة جملة من الأسئلة عن الدوافع وراء مهاجمة علماء المغرب للسلطان عبدالحميد الثاني؟ وما هي الدوافع السياسية للسلطان عبد الحميد لمحاولته إنجاز مشروعه؟ ولماذا عارضت بريطانيا مشروع السلطان عبد الحميد؟ هذا ما سيجيب عليه الباحث من خلال دراسة الوثيقة.

منهجية البحث:

اقتضت طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الوصفي التاريخي لتحليل مضمون الوثيقة وقراءة أفكارها.

محاوير البحث:

تضمنت الدراسة المحاور الآتية:

مقدمة: تضمنت مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها.

المحور الأول: نص الوثيقة ونقدها.

المحور الثاني: التعريف بمصطلحات الوثيقة.

المحور الثالث: دراسة سياقات الوثيقة.

المحور الرابع: التحليل التاريخي للوثيقة.

الخاتمة: تضمنت النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

المحور الأول: نص الوثيقة ونقدها

1- النص الحرفي للوثيقة

"استفتاء من علماء المغرب لجزيرة العرب في الظالم الغدار السلطان عبدالحميد: ما قولكم في ملك ظالم غدار قاتل الوزراء الصادقين ومولى الخائنين ومثلف للتعسس أموال المسلمين ومعطي للنصارى ثلث الملك وهادم الحرمين الشريفين، ومفتر على الله بإحداث الطريق الحجازي وهو يجمع الإعانة ويدفعها في معصية الله، وقد ضيق بالمسلمين ووسع على الكافرين، وأصله مشتبه، فهل يجوز خلعُه وقتله وقطع جذره من الأرض وتولية شريف قريشي أو خديو مصر حقيق النسب؟ الجواب



مندوبو المسلمين ونائب حلف الفضول ذكي أحمد عارف روجي داماد محمود" (مصدر الوثيقة: الأرشيف العثماني، تركيا تحت رقم 003.00015.00030.PRK.Y).

2- النقد العلمي للوثيقة

أولاً: النقد الظاهري

يتضمن الآتي:

1. تحمل الوثيقة الطابع الرسمي كونها حملت اعتباراً شاملاً وعاماً وهو علماء المغرب.
2. كتبت الوثيقة في نصف ورقة ذات لون داكن متميز بإطار مزخرف.
3. مصدر الوثيقة الأرشيف العثماني.
4. شكلها الخارجي سليم ويتضح في وسطها علامة تنمياً إلى نصفين.
5. لون الحبر الذي طبعت به أسود خفيف ويبدو من خلال أغلب الكلمات أن نوعيته غير جيدة.

ثانياً: النقد الباطني

يوضح الآتي:

1. تضمنت الوثيقة 11 سطراً، ولون خطها أسود باهت.
2. تم كتابة أسطرها بواسطة المطبعة فجميع عباراتها غير مرتبة حيث تظهر بعض الكلمات في سطر وتكملتها في سطر آخر.
3. لغة الوثيقة اللغة العربية.
4. طرحها اللغوي يتميز بالركاكة وانعدام العبارات الجزلة التي تعرف بها اللغة العربية.
5. استخدم في الوثيقة ألفاظ تنم عن المستوى العلمي الضعيف لمن قام بصياغتها بأسلوب يفتقر لأدبيات الفتوى الشرعية.

المحور الثاني: التعريف بمصطلحات الوثيقة

تضمنت الوثيقة العديد من المصطلحات منها:

- 1- استفتاء: يعني الفتوى لمن تواتر بين الناس خبره، وقيل استفتاء من فهم أنه أهل للفتوى، ويقال استفتاء من أوضح أمراً غير معروف (الحنبلي، 2015، ص 272). واستفتى: من عُرف بالعلم والعدالة، أو رآه منتصباً والناس مستفتون معظمون له على امتناعه في ضده (الحنفي، 2005: 724/2). والاستفتاء يعني الفتوى التي يطلبها الناس من العلماء لإرشادهم عما يجهلونه في أمور الدين.

2- علماء المغرب: مجموعة من العلماء المسلمين في بلاد المغرب العربي (شمال إفريقيا حاليًا).
3- جزيرة العرب: تقع جنوب غرب آسيا، وتمثل وحدة جغرافية واحدة تشكل شبه الجزيرة العربية؛ لأن البحار تحيط بها من ثلاث جهات: من الغرب البحر الأحمر، ومن الجنوب خليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي، ومن الشرق الخليج العربي، وتتصل باليابسة من الشمال، حيث ترتبط بالعراق وبلاد الشام، وتبلغ مساحتها قرابة ثلاثة ملايين كيلومتر مربع، ويغلب على تضاريسها الطابع الصحراوي الذي يشغل الحيز الأكبر من مساحتها، وتتخللها المرتفعات من ناحية الغرب، حيث تتخللها السهول وأبرزها سهل تهامة الممتد من ناحية الشمال حتى عدن جنوبًا (بيبري، 1960، ص 19).

وتقسم الجزيرة العربية حسب تضاريس سطحها إلى عدة أقسام (السوداني، 2015، ص 13-15) مختلفة ومتنوعة حسب الفترات التاريخية، ومميزات كل قسم على حدة، فالبادية في وسطها والحضر في جنوبها والبدو في شمالها، وأقسامها تتكون من اليمن في جزئها الجنوبي، ونجد في شرقها، والحجاز في غربها، والنفوذ شمالها، وتهامة، تختلط مع الحجاز في الغرب حتى اليمن جنوبًا (صبري بك، 1342، ص 15، 16).

ومن ثم فالجزيرة العربية تنقسم إلى خمسة أقسام رئيسية هي:

اليمن، ونجد، والحجاز، وتهامة، والعروض، ويعد الحجاز أهم مناطق الجزيرة العربية لاحتضانه المقدسات الإسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

4- الغدار: في اللغة يقصد به الإخلال بالشيء وتركه، وهو ضد الوفاء، ويقال: غدر يغدر غدرًا، إذا نقض العهد ونحوه، والغدر اصطلاحًا: هو الرجوع عما يبذله الإنسان من نفسه ويضمن الوفاء به، مثل نقض العهد والإخلال بالشيء وتركه بشكل مطلق في لحظة لم تكن متوقعة (موسوعة الأخلاق، 1433: 353/2). والغدر سلوك ينبذه الدين الإسلامي والقيم الإنسانية.

5- السلطان عبدالحميد: هو السلطان عبدالحميد الثاني، الابن الثاني للسلطان عبدالحميد الأول، ولد بعد أخيه السلطان مراد الخامس في 22 سبتمبر 1842م، وهو السلطان الرابع والثلاثون من سلاطين الدولة العثمانية وآخر سلاطينها الذين امتلكوا سلطة فعلية منذ توليه عرش الدولة العثمانية في 31 أغسطس 1876م، وظل في الحكم حتى خلع بانقلاب في 27 أبريل 1909م، ووضع رهن الإقامة الجبرية حتى وفاته في 10 فبراير 1918م (أوزتونا، 2010: 95/3-96).



- 6- مولى الخائنين: قائد الخائنين، والخيانة: هي الغدر في موضع الائتمان، ويقال: الخائن خارج من القطع، فلا قطع عليه (اللاحم، 2011: 26/4).
- 7- متلف: من أتلف يتلف إتلافًا، فهو متلف والمفعول متلف، ويقال: أتلف البرد الزرع أي أفسده وأعطبه وأهلكه، ويقال أيضًا: أتلف الجهاز الخطة، أو السيارة تلفًا كبيرًا، ويقول: أتلف المال: أي أفناه إسرافًا، أو جودًا. (عمر؛ وآخرون، 2008: 298/1).
- 8- التجسس: يعني في اللغة: الجس: وهو جس الخبر، ومعناه بحث عنه وفحص، وتجسس فلانًا عن فلان، أي بحث عنه، والتجسس بالجيم يعني التفتيش عن مواطن الأمور وأكثر ما يقال في الشر، والجاسوس: العين يتجسس الأخبار ثم يأتي بها وهو صاحب سر الشر، والناموس صاحب الخير، والتجسس اصطلاحًا: هو البحث عن العورات والمعائب وكشف ما ستره الناس (موسوعة الأخلاق، 1433: 171/2).
- 9- أموال المسلمين: يقصد بها المال العام مما يعم نفعه للمصلحة العامة، فيحرم إقطاعه، وتمليكه، لجهة شخصية مهما كان اعتبارها (مراد، 2016: 322/1).
- 10- معطي: اسم فاعل من الفعل: أعطى، أي قدم منح، ووهب المال لشخص ما (معجم أسماء العرب، 1991، ص.1900).
- 11- النصارى: هم اتباع الدين المسيحي نسبة إلى المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام، وتطلق بالمعنى الواسع على من اختاره الله للقيام بمهمة الآباء، وحاليًا تطلق على يسوع الذي عينه الرب وأرسله إلى العالم (موسوعة الأديان، 2001، ص 452). وكلمة نصارى جاءت في القرآن الكريم في أكثر من موضع، منها قوله تعالى: **﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتْ الْنَّصَرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾** [البقرة: 113].
- 12- هادم الحرمين: جاء اللفظ في السياق الذي يعني عكس خادم الحرمين الشريفين الذي يقوم على خدمة المقدسات الإسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة.
- 13- إحداث طريق: يقصد به مشروع سكة الحديد الذي يربط مدينة دمشق في الشام بالمدينة المنورة، ثم مكة المكرمة، وشكل السلطان بذلك لجأًا للإشراف على تنفيذ هذا الخط وتم تنفيذ هذا المشروع خلال ثمانية أعوام تم فيه تنفيذ المشروع في 1300 كيلو متر من السكك الحديدية التي ربطت بين دمشق والمدينة المنورة (عبد الحميد، 1992: 62/18، 63).
- 14- الحجازي: يقصد بها الحجاز وهو أحد أقاليم شبه الجزيرة العربية، ويشغل الجزء الشمالي الغربي منها محاذيا لساحل البحر الأحمر (وهبة، د.ت، ص 16). ويشتمل إقليم الحجاز على



أهم المراكز الدينية في العالم الإسلامي لاحتضانها مكة المكرمة، والمدينة المنورة (جوهي، 2017، ص 18).

15- الإعانة: يقصد بها التبرعات التي ساهم فيها المسلمون في الدولة العثمانية وخارجها لدعم مشروع سكة حديد الحجاز التي أشرف عليها السلطان عبد الحميد الثاني بنفسه (عبد الحميد، 2018: 69-70). وحث جميع المسلمين في العالم على التبرع لهذا المشروع من خلال تسليط الضوء على منافع المشروع لاسيما أنه سيقصص الصعوبات على الحجاج ويخفف عنهم المتاعب، فضلاً عن تقليص المدة الزمنية لسفرهم للمقدسات الإسلامية في الحجاز (الجبوري، 2003، ص 38).

16- ضيق على المسلمين: قيّد حريتهم وهذا مرتبط بشق الدعاية البريطانية المناهضة لمشروع خط سكة حديد الحجاز لاسيما أن بريطانيا شعرت بأن طريق الهند الإستراتيجي بات مهدداً من قبل العثمانيين خصوصاً أن مسار سكة حديد الحجاز كان قريباً من البحر الأحمر علماً أن البحر الأحمر يعد حلقة وصل رئيسية للطريق التجاري البريطاني المرتبط بالهند (النجار، 1953: 267/1).

17- وسع على الكافرين: يقصد بذلك زيادة نفوذ ألمانيا في الدولة العثمانية خصوصاً أن السلطان عبدالحميد الثاني اعتمد على المهندسين الألمان الذين عملوا في إنشاء سكة الحديد وبات النفوذ الألماني ينافس النفوذ البريطاني في المنطقة (الجبوري، 2003، ص 78).

18- أصله مشتبه: الشك في نسب السلطان.

19- خلعه: خلع الشي يخلعه خلغاً واختلعه: أي نزعته إلا أن في الخلع مهلة، وساوى البعض بين الخلع والنزع مثل: خلع النعل أو الثوب، ويقال خلعه خلغاً أي جرده، وقيل: خلع قائده خلغاً أي أذله وخلع الربقة عن عنقه نقض عهده، وتخالع القوم: أي نقضوا الحلف والعهد بينهم، وخلع عذره: أي ألقاه عن نفسه (ابن منظور، 1330: 1232/2).

20- قطع جذره: أزاله، جذر يجذر جذراً، فهو جاذر، والمفعول مجذور، يقال: جذر الشجرة وغيرها: قطعها واستئصالها، قلعا من جذورها (عمر، وآخرون، 2008: 354/1).

21- شريف قريشي: يقصد بذلك أن يكون الخليفة من قريش وهذه المسألة فيها خلاف عند جمهور العلماء فالبعض يرى أن شرط الإمامة أن يكون قرشياً، ويميل البعض إلى الخروج عن هذا الشرط مصداقاً لحديث الرسول ﷺ بقوله: (لو ولي عليكم عبد حبشي) (العقل، د.ت: 3/16). والبعض يقول: ان يكون عالماً ويمتلك الشجاعة، وهو أن يكون قوي القلب وأن يكون قرشي النسب (الخيري، د.ت، ص 118).



22- خديو مصر: لقب والي مصر نائب السلطان، وهذا اللقب منحه السلطان عبدالعزیز إلى الخديوي إسماعيل وهو أول من تلقب به (عامر، 2012، ص 372).

23- حقيق النسب: أصيل النسب، وحقيق تعني جدير، وقيل: إن حقيق مضمن معنى حريص، ويقال: إنه لما كان لازماً للحق كان الحق لازماً له، فقول الحق حقيق عليه، وهو حقيق على قول الحق (القوجي، 1992: 422/4).

24- الجواب: الرد

25- مندوبو المسلمين: ممثلو المسلمين.

26- حلف الفضول: هو حلف عقدته قريش في قديمها، وحديثها قبل الإسلام لنصرة المظلومين، ويعد من أشرف الأحلاف عند العرب شهده الرسول ﷺ وقال عنه: لقد شهدت في دار عبدالله بن جدعان حلفاً لو دعيت إلى مثله في الإسلام لأجبت (الجاحظ، 1419، ص 414).

27- ذكي أحمد: هو أحمد عزت باشا العابد، مواطن عربي من مواليد مدينة دمشق 1855م، عمل سكرتيراً للسلطان عبدالحميد الثاني، وقيل إنه صاحب فكرة إنشاء خط سكة حديد الحجاز لاسيما أن له إنجازات في مجال ربط خطوط التلغراف بين إقليم فزان وطرابلس الغرب، وبين دمشق والمدينة المنورة (يوسف، 2005، ص 61). ونال أحمد عزت باشا العابد وسام (الامتياز المرصع)، مع ميداليتين ذهبية وفضية، بعد أن نجح المشروع ووصل إلى مدينة معان (في الأردن حالياً) (الجبوري، 2003، ص 62).

29- روعي أدهم: من الضباط العثمانيين الذين عملوا في مشروع سكة حديد الحجاز، وكانت الدولة العثمانية تعطيهم رواتب مختلفة ومرتفعة عن أي منطقة أخرى (الجبوري، 2003، ص 61، 62). نظراً لأهمية المشروع بالنسبة للدولة العثمانية، فيما يبدو.

30- داماد محمود: لقب يطلق على صهر السلطان سواء كان زوج أخته أو ابنة السلطان، وجرت العادة أن يكون من كبار العائلات، أو من كبار المسؤولين في الدولة (عامر، 2012، ص 373).

المحور الثالث: دراسة سياقات الوثيقة

يفيد نص الوثيقة ثلاثة سياقات رئيسية هي:

أولاً: السياق الديني

يعد الدين من أهم المرتكزات التي سعت الدول والحكومات إلى توظيفها سياسياً خدمة لأجندات ومصالح اقتضاها الراهن الذي تعيشه، باعتباره وسيلة تحقق المشروعية السياسية



المصبوغة بإطار ديني فاعل؛ نظرًا لقوة الأخير وفاعليته في التأثير على العوام، الذين يشكلوا غالبية المجتمع تهيجهم مشاعرهم العاطفة، عن طريق توظيف النصوص الشرعية التي اقتضتها الضرورة، ومثلت رغبة مشتركة بين الحاكم، ورجل الدين (العالم) في إحداث واقع جديد يقوم على المصلحة أينما كانت، أو منعها لتعارض مسوغاتها ومبرراتها، وأحداثها مع رغبة القوى الكامنة، وراء حماية ذاتها، ومنه تستمد مشروعية وجودها، حتى لو اقتضى الأمر استخدام الفتوى الشرعية لإثبات هذا الحق، باعتبارها من الوسائل والأدوات ذات التأثير الأيديولوجي، والفكري، للوصول للهدف مهما كانت الدوافع وراها؛ لإرساء واقع وأبعاد قادرة على التأثير الفاعل.

فالمصلحة أبلغ النصوص للحفاظ على الوضع السياسي حسبما تقتضيه ضرورة البقاء، وهذا يفسر السبب في خروج مضمون الفتوى عن سياقها الشرعي، واللفظي المحرز في أدبيات رجال العلم والعلماء، فالسياسة ليس في أدبياتها، وقواميسها التفريق بين مضمون شرعي يناسب لفظه أخلاقيات الدين، وبين ما هو توظيف قسري لمفردات استدعاها الوضع السياسي، وحملتها أدبيات الفتوى الدينية ذات الأبعاد والمسوغات السياسية التي اقتضتها الحاجة الآنية ومبرراتها الواقعية، والموضوعية الكامنة وراء الرغبة في إثبات الوجود والحفاظ عليه بعيدًا عن المخاطر (ينظر الملحق رقم 1).

اهتمت الدولة العثمانية منذ الوهلة الأولى لقيام دولتهم بالدين الإسلامي، واحترموا المذاهب الأربعة، وكان السلطان العثماني يعد نفسه زعيمًا يمثل العالم الإسلامي ورمزًا للوحدة، على الرغم من اعتناقه المذهب الحنفي، إلا أن السلاطين العثمانيين لم يظهروا أي موقف معادٍ تجاه المذاهب الأخرى (أوزتونا، 2010: 461/4).

كما علمت الدولة العثمانية، منذ وصولها إلى الشرق على انتزاع المقدسات الإسلامية، في الحجاز من أيدي المماليك بعد أن آلت السيطرة على مصر إليها عام 1517م، إذ تمكنوا من السيطرة على المقدسات بطريقة سلمية بعد أن سلم لهم الأشراف ذلك وأعلنوا ولاءهم لهم، ونظرًا لإدراك العثمانيين أهمية الحجاز الدينية التي من شأنها إضفاء الصفة الشرعية لهم على مستوى العالم الإسلامي (طقوش، 2013، ص 175)، فقد حاولوا إرساء إستراتيجية جديدة بجعل البحر الأحمر بحيرة إسلامية مغلقة أمام السفن المسيحية، نتيجة فرض وجودها على سواحل البحر الأحمر (عودة؛ الخطيب، 1989، ص 26).



بينت العديد من الشواهد التاريخية منذ وقت مبكر محاولات العثمانيين الحثيثة بالاعتماد على الجانب الديني في إضفاء مشروعيتهم السياسية بالاهتمام بالحجاز، كونه يضم أهم المراكز الدينية التي تمنحهم هذه الصبغة الدينية، نظرًا لوجود الحرمين الشريفين فيه (المحامي، 1981، ص 152).

إذ حاولت الدولة العثمانية إثبات قيادتها للعالم الإسلامي، يساعدها في هذا الاتجاه الأشراف الذين يتمتعون بمكانة روحية بحكم إشرافهم المباشر على الحرمين الشريفين (شعيب، 2005، ص 42). ومثل الحج أهم الشعائر الدينية التي يتسابق إليها المسلمون من مختلف البلدان لإداء هذه الفريضة الدينية الجامعة التي توحد العالم الإسلامي، ونظرت إليه الدولة العثمانية، باعتباره مؤتمرا دينيا جامعا ومتجددا كل عام، يمنح العثمانيين الشرعية السياسية، والمكانة الروحية بين جميع شعوب العالم الإسلامي الذين يقصدون المقدسات الإسلامية لأداء مناسك الحج (الحمدي، 2013، ص 320).

وعليه فقد جعل العثمانيون الجانب الديني ضمن اهتماماتهم السياسية بهدف تحقيق الزعامة والسيادة، على الأمة، عن طريق استغلال المقدسات الإسلامية التي من خلالها أكدوا أهدافهم دون منازع (حسين، 2019، ص 21). ومما سبق يتبين أن بعض القوى الأوروبية حاولت التشويش على أهم مرتكز تقوم عليه الدولة العثمانية، وحاولت تأليب بعض علماء الدين ضد الدولة العثمانية، في عهد السلطان عبدالحميد الثاني الذي حاول جاهداً ربط هذه المراكز الدينية بخط سكة حديد الحجاز لتحقيق عدة أهداف منها:

1- تقليل الصعوبات وتخفيف معاناة الحجاج وزوار بيت الله الحرام، عن طريق ربط المقدسات الإسلامية في الحجاز بخط سكة الحديد.

2- تعميق مكانة الدولة العثمانية، في نفوس المسلمين باعتبارها الدولة الإسلامية التي تحمي بيضة الإسلام، وتعمل على راحة المسلمين في المقدسات.

كما تبين الوثيقة أن بريطانيا، كانت الدولة الأوروبية الوحيدة التي تعارض مشروع سكة حديد الحجاز لعدة أمور منها:

1- الخشية من تغلغل النفوذ الألماني في المنطقة، وهذا ما أشارت إليه الفتوى بعبارة "يوسع على الكفار"، باعتبار منطقة الجزيرة العربية، والبحر الأحمر مناطق نفوذ حصرية لها.

- 2- بينت الوثيقة مدى قدرة البريطانيين على التأثير على بعض العلماء في المغرب العربي وتآليهم ضد الدولة العثمانية، والظعن في شرعية السلطان عبدالحميد الثاني عن طريق إذكاء بعض المخاوف لدى هؤلاء العلماء بأن خط سكة الحجاز يعد مغامرة غير محسوبة النتائج يقوم بها السلطان عبدالحميد الثاني لفتح المقدسات الإسلامية للاحتلال الألماني.
- 3- محاولة البريطانيين بذكاء اللعب على الجانب الديني لتحقيق ضغط سياسي على السلطان عبدالحميد الثاني الذي بدأ يهدد مصالح بريطانيا، في البحر الأحمر.

ثانيًا: السياق السياسي

تشير الوثيقة بوضوح، إلى الهدف السياسي الذي رغبت فيه بريطانيا، عن طريق تأليب علماء المغرب بهذه الفتوى الدينية التي حاولت من خلالها زيادة الضغط على السلطان عبدالحميد الثاني محاولة انتزاع ثمن سياسي من الدولة العثمانية نظير مشروع خط سكة حديد الحجاز، وهذه المخاوف البريطانية قائمة على ثلاث مخاوف رئيسية هي:

1- التنافس الألماني البريطاني في المنطقة

أشارت الوثيقة في شقها السياسي إلى وجود الألمان في المنطقة بذكرها "معطي للنصارى ثلث الملك... ووسع على الكافرين" وهذا النعت الذي ذكرته الوثيقة يشير للألمان الذين ساعدوا الدولة في مشاريع السكة الحديدية.

يشير أحد الباحثين المهتمين في هذا السياق، إلى رغبة تملك السلطان عبدالحميد الثاني بالاعتماد على الألمان باعتبارهم قوة أوروبية موازنة تساعد الدولة العثمانية، في مواجهة الأطماع الروسية والبريطانية، من جهة، ومن جهة أخرى اطمئنان السلطان عبدالحميد الثاني لجانب الألمان نتيجة عدم وجود أي رغبة استعمارية أو أطماع أخرى لهم تجاه ممتلكات الدولة العثمانية، وهذا يفسر سبب إعطاء العثمانيين للألمان العديد من الامتيازات بدءًا من تدريب الجيش العثماني، وانتهاءً بتنفيذ مشاريع خط سكك حديد الحجاز (ناجي، 2018)، بشكل أزعج بريطانيا صاحبة اليد الطولى، والنفوذ، في المنطقة.

فقد تابعت بريطانيا باهتمام كبير التطورات الخدمية التي أحدثها السلطان عبدالحميد الثاني، في منطقة الجزيرة العربية، لاسيما أن هذه المشاريع العثمانية قادت إلى خلق تحدٍ كبير أمام البريطانيين الذين زادت مخاوفهم السياسية نتيجة ازدياد النفوذ الألماني في الدولة العثمانية، حيث قاد عدد كبير من الخبراء والمهندسين عجلة بناء مشاريع السكك الحديدية، حيث رأت فيهم الدولة



العثمانية نموذجاً أوروبا لا يمثل تهديداً لأملاكها، على عكس بقية القوى الأوروبية الأخرى، الذين جرعوا الدولة العثمانية العديد من الخسائر واستقطعوا أجزاء منها.

وهذا ما جعل بريطانيا تُظهر موقفاً عدائياً تجاه مشروع خط سكة حديد الحجاز الذي رأت فيه مشروعاً يوسع من نفوذ الألمان، وينافس الوجود البريطاني، في المنطقة، نتيجة وجود عدد من المهندسين الألمان المشرفين على تنفيذ مشروع ربط بلاد الشام مع مدن الحجاز (الجبوري، 2003، ص 78).

وقد نظرت بريطانيا بريبة إلى الدولة العثمانية التي اتخذت من هذا المشروع حسب اعتقادها ذريعة لإدخال الألمان إلى الجزيرة العربية، ومن ثم ستكون بريطانيا أمام تداعيات خطيرة من شأنها زيادة الضغط على وجودها، فعملت على زيادة التدابير العسكرية لحماية مصالحها، من خطر الألمان، البلد الأوروبي القوي المنافس لها (يوسف، 2005، ص 71).

2- التأثير على خطوط الملاحة البريطانية في البحر الأحمر

تمكن البريطانيون من تسجيل حضور مهم في البحر الأحمر مطلع النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بعد أن ضعفت قبضة العثمانيين عليه، لاسيما بعد بروز شخصيات مملوكية قوية في ولاية مصر، قادت مع بريطانيا تحركات ساهمت في كسر احتكار الدولة العثمانية للبحر الأحمر، عن طريق منع التجار المسيحيين من دخوله، قرابة قرنين منذ أن آلت إليهم السيطرة على الحجاز (نوار، 2002، ص 5-7).

وبعد أن تدهور نفوذ العثمانيين، في المنطقة تفردت بريطانيا بالنفوذ حتى عهد السلطان عبدالحميد الثاني الذي أنشأ خط سكة حديد الحجاز، بالقرب من سواحل البحر الأحمر، حيث عارضت بريطانيا هذا التوجه للسلطان العثماني؛ بسبب مخاوفها من تأثير هذا المشروع على وجودها في المنطقة، وهذا ما جعلها تنظر إليه كتهديد مباشر لها، من جهة، ومن جهة أخرى تهديد طريق ملاحتها نحو مستعمرة الهند، التي تعد ذات أهمية كبيرة بالنسبة لها (يوسف، 2005، ص 71).

إذ شعرت بأن مشروع خطة سكة حديد الحجاز يمثل خطراً إستراتيجياً على طريق الملاحة البحرية في البحر الأحمر نحو الهند، وأن السلطان عبدالحميد الثاني من خلال هذا المشروع الملاصق لسواحل البحر الأحمر سيكون له تأثير مباشر على حلقة الطريق البحري البريطاني الذي يمثل لها شرياناً تجارياً يدر عليها أرباحاً مالية هائلة، وتخشى بريطانيا من وجود الألمان في المنطقة لضرب هذه المصالح الحيوية، أو تهديدها بشكل مباشر (الجبوري، 2003، ص 78).

3- امتلاك الدولة العثمانية القدرة على ربط الجزيرة العربية بالعاصمة إسطنبول

تعد ولاية الحجاز من أهم الولايات العثمانية نظرًا لمكانتها الدينية التي تمنح العثمانيين شرعية دينية وسياسية (الكليبي، 2023، ص 644)، أسهمت في إحداث تحولات سياسية جديدة في الدولة العثمانية (القبلي، 2022، ص 422) نظرًا لما تشكله المقدسات الإسلامية في الحجاز من إضفاء الشرعية على حاكمية الدولة العثمانية (الأشول، 2019، ص 246)؛ إذ شكلت طموحات السلطان عبدالحميد الثاني السياسية العديد من المخاوف لبريطانيا لاسيما أن السلطان العثماني بدأ ينفذ عملية ربط الولايات العربية بمركز الدولة؛ رغبة منه في الوصول السريع إلى هذه الولايات البعيدة عن مركز الدولة، من جهة، ومن جهة أخرى ربط هذا الطريق بقاعدة إستراتيجية حاکمة تمكن السلطان عبدالحميد من تشييدها في منطقة بئر السبع، (فلسطين المحتلة حاليًا)، وجاء اختيار العثمانيين لهذه القاعدة بناء على المواصفات الطبيعية والجغرافية للمنطقة (يوسف، 2005، ص 71)، التي تمكن الدولة العثمانية من الإشراف المباشر على المنطقة، وقرها من أهم مركز بريطاني حيوي وهو قناة السويس، التي تشكل نقطة تحكم مركزية بالدخول إلى البحر الأحمر، أو الخروج منه باتجاه البحر الأبيض المتوسط، وبهذه الخطوة أصبح للعثمانيين نقطة مراقبة تتابع تحركات بريطانيا في مصر (الجبوري، 2003، ص 78).

حاولت بريطانيا ثني السلطان العثماني عبدالحميد الثاني، وإجباره على التراجع عن التدابير التي اتخذها مستعرضة قوتها العسكرية التي أرسلتها إلى المنطقة، فضلًا عن تعزيز وجودها في مصر وزيادة التدابير العسكرية في أسطول البحر المتوسط، رافق ذلك إرسال بريطانيا سفيرها إلى إسطنبول لمقابلة السلطان عبدالحميد والطلب منه سحب القوات العثمانية التي اتخذت قاعدة إستراتيجية، على طريق سكة حديد الحجاز جنوب فلسطين، فكان رد السلطان صادمًا للبريطانيين، على الرغم من إرسال البريطانيين إنذارًا بضرب القوات العثمانية، لكن هذه المحاولات البريطانية انتهت بعد أن حسمت المسألة بين الدولة العثمانية وولاية مصر بدون تدخل بريطانيا (يوسف، 2005، ص 71، 72).

بالإضافة إلى ذلك استفادت الدولة العثمانية من خط سكة حديد الحجاز في نقل جنودها وسرعة وصولهم إلى المنطقة لاسيما أن أهم نتائج ترتبت على نجاح المشروع هو تقوية وجود الدولة العثمانية، في بلاد الشام والحجاز، إذ أثبت الخط دوره في الجانب العسكري كعامل حاسم في تثبيت الوجود العثماني في هذه الولايات العربية (عبد الحميد، 1992: 64/18).



ثالثاً: السياق الاقتصادي

بينت الوثيقة السياق الاقتصادي بصورة غير مباشرة عن طريق حديثها عن تبديد السلطان عبدالحميد الثاني للمال، وإثقال كاهل المسلمين عن طريق جمع الإعانات (التبرعات)، من جميع المسلمين في العالم الإسلامي، لمشروع حديد سكة الحجاز، على الرغم من التأثير البريطاني الواضح على فحوى الفتوى الدينية لعلماء المغرب، لضرب الوحدة الإسلامية مع الدولة العثمانية حتى لا تتمكن من جمع الأموال اللازمة لبناء المشروع.

بدأت الدولة العثمانية بوضع التقديرات المالية الأولية للمشروع وبلغت التقديرات بين ثلاثة ملايين ونصف إلى أربعة ملايين ليرة عثمانية (هي عملة عثمانية صكت أواخر العهد العثماني وهي عبارة عن ريال ذهبي، وأجزاؤه تسمى القروش). (الخطيب، 1996، ص 388). وهذا المبلغ يبدو كبيراً؛ نظراً لضعف الدولة العثمانية التي كانت تعاني من عجز مالي كبير، ويتعذر عليها تمويل المشروع من مواردها المالية الخاصة؛ نظراً للالتزامات المالية الضخمة التي كانت عليها (الجبوري، 2003، ص 35). يبدو أن بريطانيا حاولت إثارة علماء المغرب بحجة أن مشروع خط الحجاز سيبدد أموال المسلمين نظراً لارتفاع كلفه إنشائه وهذا الحرص البريطاني ليس حباً في أموال المسلمين بل إن المشروع يهدد مصالحها في المنطقة.

تابع السلطان عبدالحميد الثاني الجهود لإنشاء هذا المشروع، وعندما أدرك عجز الدولة العثمانية عن إنشاء مشروع خط سكة حديد الحجاز عمل على فتح باب التبرعات لتمويله، وافتتح هذه التبرعات بنفسه، وقدم مبلغ (320) ألف ليرة عثمانية، وتبعه المصدر الأعظم بمبلغ (810) ليرة عثمانية، ثم تبعه وزير التجارة بمبلغ (600) ليرة عثمانية، ثم توالى التبرعات من جميع الموظفين، حيث امتدت لتشمل جميع الولايات العثمانية (يوسف، 2005، ص 64-65).

وهذه التبرعات أثرت في الوثيقة بحجة أن السلطان بهذه الإعانات يقوم بالتضيق على المسلمين الذين يعانون من ظروف اقتصادية صعبة، لاسيما أن التبرعات امتدت لتشمل بقية مناطق العالم الإسلامي خارج حدود الدولة العثمانية، وكان لمسلمي الهند دور بارز في هذه الإعانات المالية الداعمة للمشروع؛ باعتباره مشروعاً يمثل الأمة الإسلامية، وليس الدولة العثمانية وحسب، لاسيما أن المشروع سيخدم جميع المسلمين على حد سواء في جميع أنحاء العالم الإسلامي (الجبوري، 2003، ص 46).

تابع السلطان عبد الحميد الثاني تنفيذ مشروع خط سكة الحجاز؛ نظرًا لأهمية المشروع اقتصاديًا، إذ حاول العثمانيون إظهار جدواه الدينية أولاً، لتحقيق إجماع إسلامي عريض يصعب على بريطانيا مواجهته، إلا أنهم في ذات السياق كانوا يدركون أيضًا جدواه من الناحية الإستراتيجية والاقتصادية، وهذا ما جعل الدولة العثمانية تبذل في هذا الاتجاه العديد من الجهود التي ذلت الطريق لإنجازه؛ فعملوا على تطوير ميزانية الخط بعد جمع الإعانات، لتنفيذه، والارتقاء بعمله، لاسيما أن الدولة العثمانية نجحت بعد الانتهاء من المشروع في تحقيق أهداف اقتصادية مهمة منها:

1- زيادة عدد المسلمين القادمين عبر خط سكة الحجاز لزيارة المقدسات الإسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة سواء في موسم الحج أو غيره.

2- انتعاش الأعمال التجارية، فأصبحت المدينة المنورة مركزا تجاريا يتمتع بأهمية كبيرة، ويلبي جميع احتياجات الحجاج والزوار.

3- زيادة عملية التبادل التجاري وتنوع السلع التجارية المختلفة نتيجة سهولة وصولها عن طريق سكة حديد الحجاز التي ساهمت في تطور العمليات التجارية في وسط شبه الجزيرة العربية التي كانت لا تصلها السلع التجارية قبل إنشاء سكة حديد الحجاز، وأصبحت بعد نجاح هذا المشروع تندفق إليها أنواع وأصناف مختلفة من السلع التجارية (عبد الحميد، 1992: 63/18-64).

ويبدو أن فتوى علماء المغرب لم تحقق الغرض المطلوب الذي توخته بريطانيا؛ نظرًا لوجود قناعة لدى الأمة الإسلامية بأهمية مشروع سكة حديد الحجاز الذي من شأنه الإسهام في تخفيف المعاناة عن حجاج بيت الله الحرام الذين يقطعون مسافة شاسعة لإدي مناسك الحج كل عام، ويتحملون مشقة السفر، وهذا المشروع يعد أول مساهمة مباشرة من السلطان العثماني تجاه الحجاج.

المحور الرابع: التحليل التاريخي للوثيقة

يتضمن السياق التاريخي لوثيقة فتوى علماء المغرب ضد السلطان عبدالحميد الثاني فترة تاريخية مهمة يمكن حصرها خلال مدة تنفيذ المشروع الذي بدأ في 13 أغسطس 1900م، وانتهى بافتتاح المشروع في المدينة المنورة، في 31 أغسطس 1908م، مستغرفًا فترة ثمان سنوات من العمل الشاق حتى وصل مشروع الخط إلى المدينة المنورة، وهذه الفترة مليئة بالأحداث المرتبطة بهذا المشروع الذي شكل نقطة تحول جذرية، في تاريخ الدولة العثمانية، التي حاولت ربط شبه الجزيرة العربية بهذا المشروع الحيوي؛ رغبة منها في تدعيم وجودها الفعلي في الحجاز، الولاية التي تمد الدولة



وسلاطينها بالشرعية السياسية، والولاء الديني، من خلال المقدسات الإسلامية الموجودة، في مكة المكرمة، والمدينة المنورة، ليس على مستوى الدولة العثمانية وولاياتها المختلفة فقط، بل على مستوى العالم الإسلامي، بجميع مناطقه المختلفة، حتى خارج الحدود السياسية للدولة العثمانية نفسها. وهذا هو ما شكل لها مركز ثقل على المستوى الجيوسياسي، للعب دور محوري في قيادة الأمة الإسلامية طوال الفترة التاريخية الممتدة من 1517م، وهو العام الذي تمكن فيه العثمانيون من ضم ولاية الحجاز بعد إسقاط حكم الماليك في مصر، وحتى الانتهاء من إنجاز مشروع سكة حديد الحجاز في نهاية شهر أغسطس 1908م.

واجهت الدولة العثمانية، العديد من التحديات، طوال مسيرتها، في الحقب التاريخية المختلفة لاسيما بعد أن أخذت أوروبا زمام المبادرة؛ نظرًا لتقدمها، في جميع الميادين والمنعطفات التاريخية، بعد تراجع كفة المسلمين بقيادة الدولة العثمانية التي تركت الباب أمام القوى الأوروبية لتحل محل قوتها وسطوتها التي أعطتها ميزة، وتفوقًا كبيرًا نتيجة تمسك الدولة العثمانية بالدين الإسلامي، وقادت في سبيل ذلك فتوحات عظيمة مكنتها من التحكم بمصير أوروبا، ليتسع نفوذها في ثلاث قارات دون أن تجد منافسًا يقف أمامها.

توضح وثيقة فتوى علماء المغرب العربي مدى استيعاب القوى الأوروبية لأهمية الدين الإسلامي، في حياة المسلمين، ومدى تأثيره المباشر، في حياتهم، فحاولت جاهدة بعد أن أدركت مدى الشلل الذي أصاب الدولة العثمانية الذي يكافح آخر سلاطينها الأقوياء، عبد الحميد الثاني، في لم شتات ما يمكن من أملاكها التي أخذت تتساقط بيد القوى الأوروبية الواحدة تلو الأخرى، دون أن تحرك ساكنًا.

وهو ما دفع السلطان لقيادة تحركات جريئة، لرص صفوف المسلمين تحت قيادته، على الرغم من إدراكه استحالة نجاح تحركاته؛ نظرًا لحجم النفوذ والتحكم من قبل القوى الأوروبية لاسيما بريطانيا التي أخذت تواجه تحركات السلطان عبد الحميد لجمع المسلمين تحت قيادته، بتحريك الجانب الديني ذاته الذي يطمع سلطان الدولة العثمانية لمواجهة التحدي البريطاني به، وهذا يوحى - بصورة أو بأخرى - أن بريطانيا امتلكت خيوط اللعبة التي مكنت العثمانيين من القوة والسطوة طوال قرون، وهذا التوجه لا يعني اعتناق البريطانيين للدين الإسلامي، وإنما نجاحهم في التأثير المباشر، على علماء الدين، ومن ثم استخدامهم ضد الدولة العثمانية خدمة لمصالحهم



العليا، من جهة ومن جهة أخرى ضرب القوى الإسلامية بعضها ببعض بشكل تستحيل معه أي دعوة لتوحيد صفوف المسلمين كما كان يأمل السلطان عبدالحميد الثاني.

توضح أبعاد الفتوى الدينية لعلماء الدين في المغرب العربي مدى ضعف التصور السياسي لديهم، نتيجة قوة وحجة الدعاية التي بثتها بريطانيا بين صفوفهم، ونجحت بشكل كبير في التحكم بالمخرجات التي رغبت استخلاصها منهم لخدمة مصالحها في المشرق العربي، ومواجهة المخاطر التي يقودها السلطان عبدالحميد الثاني لربط وتقوية الدولة العثمانية مع أطرافها البعيدة والمهمة في ذات الوقت لوجود الدولة العثمانية ذاتها، لاسيما أن العثمانيين على امتداد تاريخهم الطويل قد استمدوا مشروعية بقائهم من المقدسات الإسلامية، كونها تضي على مشروعهم السياسي الصبغة الدينية التي تسابق عليها العديد من سلاطين الدول الإسلامية المختلفة، باعتبار من يتحكم بهذه المقدسات يعد في نظر الأمة الإسلامية حامي بيضة الإسلام، وحامل مشعله، دون أن تقيد هذه السلطة الأبعاد الزمانية، والمكانية، أو الرقعة الجغرافية التي تقع عليها مقدسات المسلمين.

وهذا يقودنا إلى حقيقة لا لبس فيها، وهي أن بريطانيا سعت إلى تفتيت هذا الدافع الروحي الوحدوي، في كل المناطق الإسلامية التي سيطرت عليها، وخلقت فيها العديد من العراقيل التي تحول دون تحقيق السلطان عبدالحميد الثاني غايته في الوحدة الإسلامية الروحية.

تبين وثيقة الفتوى بُعدين لا يمكن إغفالهما لدى كل من بريطانيا، التي تعمل بتفانٍ من أجل استدامة مشروعها، ومصالحها مستخدمة في هذا السياق العديد من الطرق والوسائل التي من شأنها الحفاظ على جودها في المنطقة، بما في ذلك استخدام القوة لأخذ ما عجزت عن أخذه بالطرق والوسائل السياسية، على عكس السلطان عبدالحميد الثاني الذي يحاول بشتى الوسائل إنقاذ الدولة العثمانية من الانهيار.

ورغم إدراكه المسبق أن جهوده في منع الانهيار محفوفة بالعديد من المخاطر، على المستويين الداخلي والخارجي، فجميع المقومات التي يمكن الاعتماد عليها في إعادة بعث الدولة العثمانية، مشلولة، أو في حالة موت سريري نتيجة للتراكبات التي خلفها الضعف، وقوة التدخل الأوروبي في شؤون الدولة الداخلية.

وهذا يقودنا إلى معرفة حقيقة واحدة تبين السبب الرئيسي الذي جعل السلطان عبدالحميد الثاني يبدأ خطواته الوحدوية بخط سكة حديد الحجاز؛ نظرًا لتعذر استخدام طرق وأساليب أخرى



تعمل على إعادة نهضة الدولة نتيجة لتحكم القوى الأوروبية، وفي طليعتها بريطانيا، على الأدوات التي يمكن للسلطان استخدامها لقيادة ثورة يتم من خلالها تجديد روح الدولة العثمانية.

توضح وثيقة الفتوى أن الجانب الديني الذي أمل عليه السلطان عبدالحميد الثاني في تقوية الدولة العثمانية باعتباره أداة الأنجع والأنسب لمواجهة التحديات المحدقة بالدولة في شتى النواحي والمجالات، باعتبار أن البعد الديني محصن من إمكانية الاختراق من قبل القوى الأوروبية، وفي طليعتها بريطانيا، إلا أن ظهور مبادرة مشروع خط الحجاز، لربط الجزيرة العربية بالشام لتقوية نفوذ الدولة العثمانية، في هذه المناطق، كان كفيلاً بتوضيح مدى اختراق بريطانيا لنخب من علماء الدين الإسلامي وتوجههم لخدمة مصالحها، سواء بقصد منهم أو بدون قصد؛ نظراً لتمتع بريطانيا بالعديد من الإمكانيات التي تؤهلها لاستخدام المسلمين لضرب بعضهم بعضاً.

إذ توضح وثيقة الفتوى قدرة بريطانيا على انتزاع فتوى دينية تبين تحكم الأخيرة في صياغة أدبياتها المتعارف عليها، وجعلها تتضمن ألفاظاً لا تخلو من القذف في حق السلطان عبدالحميد الثاني الذي يكافح من أجل إعادة الوحدة الروحية للأمة الإسلامية آنذاك.

وعلى الرغم من نجاح البريطانيين الكبير، في التأثير على عدد من رجال الدين الإسلامي، فإن السلطان عبدالحميد الثاني، كان يدرك قدرة بريطانيا في وأد أي مشروع يدعو إلى توحيد الشعوب الإسلامية، وهذا يفسر السبب الذي قاد السلطان عبدالحميد لفتح باب التبرعات، وهذا الباب قد يبدو للوهلة الأولى أن دافعه اقتصادي بالدرجة الأولى، وهذا التحليل يكون منطقياً إن أخذنا الأمر على ظاهره، لكن المغزى الحقيقي تبينه وثيقة الفتوى بصورة غير مباشرة، إذ أشارت لموضوع تضيق السلطان على المسلمين، وهذه الإشارة توضح استخدام السلطان لورقة مهمة، أدركتها بريطانيا، وحاولت عكسها بطريقة مباشرة في مضامين وثيقة الفتوى، وهي نجاح السلطان عبدالحميد الثاني في تشكيل إجماع إسلامي كبير على المستويين الرأسي والأفقي، تمكّن من خلاله من منع بريطانيا من استخدام أدواتها وقدراتها المختلفة لمنع المشروع، لأن أي تحرك لبريطانيا تجاه هذا المشروع سيجعلها تقف منفردة أمام الأمة الإسلامية، بشكل عام، ومسلمي الهند بصورة خاصة.

يبدو أن بريطانيا أدركت نجاح السلطان عبدالحميد الثاني في تشكيل رأي عام إسلامي جامع يقف خلف مشروع خط سكة حديد الحجاز بمساعدة مباشرة من قبل ألمانيا القوة الأوروبية الوحيدة التي طورت علاقتها مع الدولة العثمانية، بشكل ندي ومصالح متبادلة بعيداً عن الأطماع التي أصبحت سمة تميز بقية القوى الأوروبية التي أدرك العثمانيون خطرهم، فهم يتحنون الفرصة

المناسبة لاقتطاع جزء من أراضي الدولة، وهذا التمييز الألماني عن بقية الدول الأوروبية منح العثمانيين الثقة، في زيادة التعاون وتوسيع الامتيازات لهم في الدولة، بشكل أثار حقد وحسد القوى الأوروبية، وعلى رأسها بريطانيا التي بدأت مخاوفها تظهر من وجود هذه القوة الأوروبية الفتية، ونظرت لها باعتبارها منافسا يهدد مصالحها.

ورغبت بريطانيا منذ الوهلة الأولى في إزاحة هذا التواجد الألماني بتكثيف الضغوط على الدولة العثمانية واستخدام جميع الأدوات والأساليب التي تتقنها بريطانيا، لكن نجاح السلطان عبدالحميد الثاني في جعل مشروع سكة حديد الحجاز مشروعاً يمثل الأمة الإسلامية، ألجأ بريطانيا إلى استخدام الفتوى الدينية التي توضحها هذه الوثيقة التي أشارت إلى تماهي السلطان عبدالحميد معهم في فتح أبواب الحجاز أمامهم، وهذه الوثيقة تثير بوضوح دعاية ممزوجة بأبعاد دينية، تنعت الألمان بالنصارى الذين أعطاهم السلطان ثلث أملاك الدولة، فضلاً عن اتهام السلطان بفتح طريق الحجاز أمامهم.

النتائج:

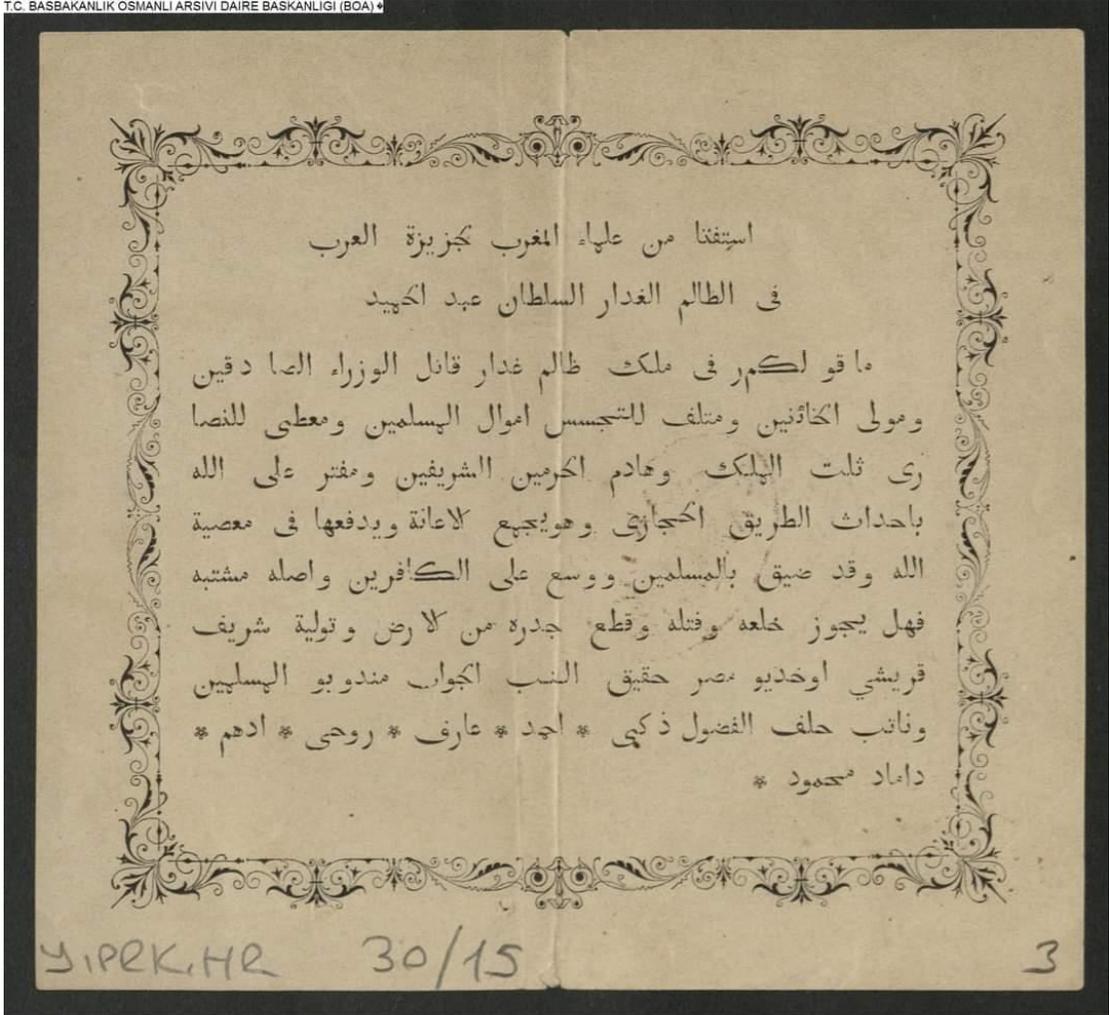
توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- مرت الوثيقة بعملية نقل المضمون الحرفي لها من خط الوثيقة العربي القديم الذي كتبت به الوثيقة، إلى الخط العربي الحديث ونقد محتواها ومضمونها.
- عملت الدراسة على فك رموز الوثيقة ومصطلحاتها التي وردت في مضمونها، والتعريف بها.
- توضيح السياقات والأبعاد الدينية والسياسية والاقتصادية التي احتوتها وثيقة فتوى علماء المغرب العربي ضد السلطان عبدالحميد الثاني.
- بين التحليل التاريخي للوثيقة قدرة بريطانيا على استخدام الفتوى الدينية خدمة لمصالحها، وتثبيت وجودها.

التوصيات:

- التوجه نحو تحقيق الوثائق التاريخية لأهميتها في توضيح الحقائق التاريخية.
- نوصي الباحثين بضرورة الاعتماد على الوثائق التاريخية باعتبارها مصدراً يوضح حقائق جديدة.

T.C. BASBAKANLIK OSMANLI ARSIVI DAIRE BASKANLIGI (BOA) *



Y.PRK.HR.00030.00015.003

الملحق رقم. (1)، مصدر الوثيقة الأرشيف العثماني.

برقم (Y. PRK. HR. 00030.00015.003)



المراجع

- الأشول، محمد فيصل. (2019). علاقة الدولة القاسمية في اليمن بأشراف الحجاز (1050-1100هـ/1650-1700م):
محمل الحج اليميني أنموذجًا، مجلة الآداب، (12)، 237-264، <https://doi.org/10.35696/v1i12.621>
- أوزتونا، يلماز. (2010). موسوعة الإمبراطورية العثمانية السياسية والعسكري والحضاري 629 - 1341 هـ - / 1231 - 1922 م (عدنان محمد سلمان، ترجمة ط.1)، الدار العربية للموسوعات.
- بيري، جان جاك. (1960). جزيرة العرب (نجدة هاجر، وسعيد الغز، ترجمة ط.1)، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر.
- الجاحظ، عمر بن بحر. (1419). الرسائل السياسية (ط.2). دار ومكتبة الهلال.
- الجبوري، طالب عبدالغني. (2003). مشروع سكة حديد الحجاز [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية التربية، جامعة الموصل، العراق.
- جوهي، خالد حسين سعيد. (2017). الحضارم في الحجاز ودورهم في الحياة العلمية والتجارية 1256 - 1327 هـ - / 1840 - 1918 م (ط.1). إصدارات مركز الملك سلمان لدراسات تاريخ الجزيرة العربية وحضارتها.
- حسين، ندير. (2019). ركب الحج والصرة السلطانية بين القرنين 16-19 م [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مصطفى إسطنبولي، الجزائر.
- الحمدي، صبري فالج. (2013). أخبار الحجاز في كتب الرحلات والوثائق الروسية المنشورة (1879-1907م)، مجلة كلية الآداب، (106)، 317-338.
- الحنيلي، نجم الدين بن محمد بن شبيب. (2015). صفة المفتي والمستفتي (أبو جنة مصطفى القباني، تحقيق ط.1)، دار الصمعي للنشر والتوزيع.
- الحنفي، محمد بن محمود بن أحمد. (2005). الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب (ترحيب بن ربيعان الدوسري، تحقيق ط.1)، مكتبة الرشد ناشرون.
- الخطيب، مصطفى عبدالكريم. (1996). معجم المصطلحات والألقاب التاريخية (ط.1). مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- الخيري، محمود بن إسماعيل. (د.ت). الدرّة الغراء في نصيحة السلاطين والفقهاء والأمراء (ط.1). مكتبة نزار مصطفى الباز.
- السوداني، صلاح عباس حسن. (2015). الحياة الاجتماعية في الحجاز قبل الإسلام (ط.1)، مركز الكتاب الأكاديمي.
- شعيب، علي عبد المنعم. (2005). التدخل الأجنبي وأزمات الحكم في تاريخ العرب الحديث والمعاصر (ط.1). دار الفارابي.
- صبري بك، عبدالعزيز. (1342). تذكّار الحجاز اخطارت ومشاهدات في الحج. (ط.1). المطبعة السلفية.
- طقوش، محمد سهيل. (2013). تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة (ط.2). دار النفائس.



- عامر، محمود علي. (2012). المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، (117-118)، 357-381.
- عبد الحميد، عبداللطيف بن محمد. (1992). وثائق سكة حديد الحجاز في الأرشيف العثماني، مجلة الدارة، 18 (3)، 61-74.
- العقل، ناصر بن عبدالكريم العلي. (د.ت.). التعليق على شرح السنة للبرهاري، دروس صوتية قام بتعريفها موقع الشبكة الإسلامية؛ <http://www.islamweb.net>
- عمر، أحمد مختار. (2008).، معجم اللغة العربية المعاصرة (ط.1). عالم الكتب.
- عودة، محمد عبدالله، والخطيب، إبراهيم. (1989). تاريخ العرب الحديث (ط.1). الأهلية للنشر والتوزيع.
- القبلي، عبدالعزيز بن فايز. (2022). ظاهرة اللجوء السياسي العثماني إلى السلطنة المملوكية 872-923هـ / 1468-1517م، مجلة الآداب، (22)، 403-430، <https://doi.org/10.35696/v1i22.813>
- القنوجي، محمد صديق خان. (1992). فتح البيان في مقاصد القرآن (ط.1). المكتبة العصرية للطباعة والنشر.
- الكليبي، بكيل محمد. (2023). تطور الطباعة في ولاية الحجاز العثمانية 1883-1918م، مجلة الآداب، 11 (2)، 637-675، <https://doi.org/10.35696/v1i11.1535>
- اللاحم، عبدالكريم محمد. (2011). المطالع على دقائق زاد المستنقع: فقه الجنائيات والحدود (ط.1). دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع.
- المحامي، محمد فريد بك. (1981). تاريخ الدولة العلية العثمانية (إحسان حقي، تحقيق ط1)، دار النفائس.
- مراد، فضل بن عبدالله. (2016). المقدمة في فقه العصر (ط.2). مكتبة الجيل الجديد.
- معجم أسماء العرب. (1991). (ضمن سلسلة موسوعة السلطان قابوس لأسماء العربية - جامعة السلطان قابوس) (ط.1). مكتبة لبنان ناشرون.
- ابن منظور. (1330). لسان العرب (عبدالله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، تحقيق ط.2)، دار المعارف.
- موسوعة الأخلاق الإسلامية. (1433). الدرر السنية.
- موسوعة الأديان الميسرة. (2001) (ط.1). دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.
- ناجي، سحر أحمد. (2018). النفوذ الألماني في الدولة العثمانية وآخر القرن التاسع عشر، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي التخصصي الرابع والعشرين تخصص تاريخ حديث ومعاصر، منشور على الرابط: <https://www.researchgate.net>
- النجار، حسين فوزي. (1953). السياسة الإستراتيجية في الشرق الأوسط (ط.1). مكتبة النهضة المصرية.
- نوار، عبدالعزيز. (2002). وثائق تاريخ العرب الحديث النهضة العربية الحديثة حركة علي بك الكبير التنافس الاستعماري الحملة الفرنسية على مصر صعود الدولة السعودية الأولى (ط.1). عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.



وهبه، حافظ. (د.ت). جزيرة العرب في القرن العشرين (ط.1). مطبعة لجنة التأليف.
يوسف، عماد عبدالعزيز. (2005). الحجاز في العهد العثماني 1876-1918 م [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية
التربية، جامعة الموصل، العراق.

References

- Al-Ashwal, M. F.. (2019). Al-Qasmiyah Dynasty Relations with Hejazi Ashraaf in Yemen: (1000-1100AH) (1600-1700AH) Yemeni Pilgrimage Convoy as an Example. *Journal of Arts*, 1(12), 273–264. <https://doi.org/10.35696/v1i12.621>, (in Arabic).
- Awztnā, ylmāz. (2010). *Mawsū‘at al-imbrātūriyah al-‘Uthmāniyah al-siyāsī wa-al-‘askarī wa-al-ḥaḍārī 629-1341h-/ 1231-1922m* (‘Adnān Muḥammad Salmān, tarjamat 1st ed.), al-Dār al-‘Arabiyah lil-Mawsū‘at, (in Arabic).
- Byrby, Jān Jāk. (1960). *Jazīrat al-‘Arab* (Najdat Hājar, wa-Sa‘īd al-Ghazzi, tarjamat 1st ed.), Manshūrāt al-Maktab al-tijārī lil-Ṭibā‘ah wa-al-Tawzi‘ wa-al-Nashr, (in Arabic).
- al-Jāhīz, ‘Umar ibn Baḥr. (1419). *al-rasā‘il al-siyāsīyah* (2nd ed.). Dār wa-Maktabat al-Hilāl.
- al-Jubūrī, Ṭalīb ‘Abd. (2003). *Mashrū‘ sikkat Ḥadīd al-Hijāz* [Risālat majīstīr ghayr manshūrah], Kulliyat al-Tarbiyah, Jāmi‘at al-Mawṣil, al-‘Irāq, (in Arabic).
- Jūhī, Khālīd Ḥusayn Sa‘īd. (2017). *al-Ḥaḍārim fī al-Hijāz wa-dawruhum fī al-ḥayāh al-‘Ilmīyah wa-al-tijāriyah 1256-1327h-/ 1840-1918m* (1st ed.). Iṣḍārāt Markaz al-Malik Salmān li-Dirāsāt Tārīkh al-Jazīrah al-‘Arabiyah wa-ḥaḍāratuhā, (in Arabic).
- Ḥusayn, Numayr. (2019). *Rakk al-ḥajj wālshr al-sulṭāniyah bayna al-qarnayn 16-19m* [Risālat majīstīr ghayr manshūrah], Kulliyat al-Ādāb wa-al-‘Ulūm al-Insāniyah, Jāmi‘at Muṣṭafā isṭnbwly, al-Jazā‘ir, (in Arabic).
- al-Ḥamadī, Ṣabrī Fāliḥ. (2013). Akhbār al-Hijāz fī kutub al-riḥlāt wa-al-Wathā‘iq al-Rūsīyah al-manshūrah (1879-1907m), *Majallat Kulliyat al-Ādāb*, (106), 317-338, (in Arabic).
- al-Ḥanbalī, Najm al-Dīn ibn Muḥammad ibn Shabīb. (2015). *Ṣifat al-Mufīr wa-al-mustafīr* (Abū Jannat Muṣṭafā al-Qabbānī, taḥqīq 1st ed.), Dār al-Ṣumay‘ī lil-Nashr wa-al-Tawzi‘, (in Arabic).
- al-Ḥanafī, Muḥammad ibn Maḥmūd ibn Aḥmad al-Bābartī. (2005). *al-Rudūd wa-al-nuqūd sharḥ Mukhtaṣar Ibn al-Ḥajīb* (trḥyb ibn Rubay‘ān al-Dawsarī, taḥqīq 1st ed.), Maktabat al-Rushd Nāshīrūn, (in Arabic).
- al-Khaṭīb, Muṣṭafā ‘Abd-al-Karīm. (1996). *Mu‘jam al-muṣṭalahāt wa-al-alqāb al-tārīkhīyah* (1st ed.). Mu‘assasat al-Risālah lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzi‘, (in Arabic).
- Alkhyrbyty, Maḥmūd ibn Ismā‘īl. (N. D). *al-Durrah al-gharrā‘ fī Naṣīhat al-salāṭīn wa-al-fuqahā‘ wa-al-umarā‘* (1st ed.). Maktabat Nizār Muṣṭafā al-Bāz, (in Arabic).



- al-Sudāni, Ṣalāh ‘Abbās Ḥasan. (2015). *al-ḥayāh al-ijtimā‘iyah fi al-Ḥijāz qabla al-Islām* (1st ed.), Markaz al-Kitāb al-Akādīmī, (in Arabic).
- Shu‘ayb, ‘Alī ‘Abd al-Mun‘im. (2005). *al-tadakhkhul al-ajnabī wa-azmāt al-ḥukm fi Tārīkh al-‘Arab al-ḥadīth wa-al-mu‘āṣir* (1st ed.). Dār al-Fārābī, (in Arabic).
- Ṣabrī Bik, ‘Abd-al-‘Azīz. (1342). *Tidhkār al-Ḥijāz akhṭārt wa-mushāhadāt fi al-ḥajj* (1st ed.). al-Maṭba‘ah al-Salafiyah, (in Arabic).
- Ṭaqūsh, Muḥammad Suhayl. (2013). *Tārīkh al-‘Uthmāniyyin min qiyām al-dawlah ilā al-inqilāb ‘alā al-khilāfah* (2nd ed.). Dār al-Nafā‘is, (in Arabic).
- ‘Āmir, Maḥmūd ‘Alī. (2012). al-muṣṭalaḥāt al-mutadāwalah fi al-dawlah al-‘Uthmāniyah, *Majallat Dirāsāt tārikhiyah*, (117-118), 357-381, (in Arabic).
- ‘Abd al-Ḥamīd, Latif ibn Muḥammad. (1992). wathā‘iq sikkat Ḥadīd al-Ḥijāz fi al-arshīf al-‘Uthmānī, *Majallat al-Dārah*, 18(3), 61-74, (in Arabic).
- al-‘Aql, Nāṣir ibn ‘Abd-al-Karīm al-‘Alī. (D. t). *al-ta‘līq ‘alā sharḥ al-Sunnah lil-Barbahārī, Durūs ṣawṭiyah qāma bi‘ riyḥā Mawqī‘ al-Shabakah al-Islāmiyah*; <http://www.islamweb.Net>, (in Arabic)
- ‘Umar, Aḥmad Mukhtār. (2008). *Mu‘jam al-lughah al-‘Arabīyah al-mu‘āṣirah* (1st ed.). ‘Ālam al-Kutub, (in Arabic).
- ‘Awdah, Muḥammad Allāh, wa-al-khaṭīb, Ibrāhīm. (1989). *Tārīkh al-‘Arab al-ḥadīth* (1st ed.). al-Ahliyah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, (in Arabic).
- Al-Qabli, A. B. F. B. H.. (2022). The Phenomenon of the Ottoman Political Asylum to the Mameluke Sultanate (872-923 AH / 1468-1517 AD): Selected Models. *Journal of Arts*, 1(22), 403–430. <https://doi.org/10.35696/v1i22.813>, (in Arabic)
- al-Qannawjī, Muḥammad Ṣiddīq Khān. (1992). *Faṭḥ al-Bayān fi Maqāṣid al-Qur‘ān* (1st ed.). al-Maktabah al-‘Aṣriyah lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr, (in Arabic).
- Al-Kulaibi, B. M.. (2023). Printing Development in Ottoman Hijaz State 1883 -1918. *Journal of Arts*, 11(2), 637–675. <https://doi.org/10.35696/v11i2.1535>, (in Arabic)
- al-Lāḥim, ‘Abd-al-Karīm Muḥammad. (2011). *al-Muṭli‘ ‘alā daqā‘iq Zād al-Mustanqa‘: fiqh al-jināyāt wa-al-ḥudūd* (1st ed.). Dār Kunūz Ishbīliyah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, (in Arabic).
- al-Muḥāmī, Muḥammad Farīd Bik. (1981). *Tārīkh al-dawlah al-‘aliyah al-‘Uthmāniyah* (Iḥsān Ḥaqqī, taḥqīq 1st ed.), Dār al-Nafā‘is, (in Arabic).
- Murād, Faḍl ibn Allāh. (2016). *al-muqaddimah fi fiqh al-‘aṣr* (2nd ed.). Maktabat al-Jil al-jadīd, (in Arabic).
- Mu‘jam Asmā’ al-‘Arab. (1991). *(ḍimna Silsilat Mawsū‘at al-Sulṭān Qābūs lil-asmā’ al-‘Arabīyah-Jāmi‘at al-Sulṭān Qābūs)* (1st ed.). Maktabat Lubnān Nāshirūn, (in Arabic).



- Ibn manzūr. (1330). *Lisān al-‘Arab* (Allāh ‘Alī al-kabīr, wa-Muḥammad Aḥmad Ḥasab Allāh, wa-Hāshim Muḥammad al-Shādhili, taḥqīq 2nd ed.), Dār al-Ma‘ārif, (in Arabic).
- Mawsū‘at al-akhlāq al-Islāmīyah. (1433). *al-Durar al-sanīyah*, (in Arabic).
- Mawsū‘at al-adyān al-muyassarah*. (2001). (1st ed.). Dār al-Nafā‘is lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘, (in Arabic).
- Nāji, Saḥar Aḥmad. (2018). *al-nufūdh al-‘Almānī fi al-dawlah al-‘Uthmānīyah wa-ākhir al-qarn al-tāsi‘ ‘ashar, baḥth muqaddam ilā al-Mu‘tamar al-‘Ilmī al-khṣṣy al-rābi‘ wa-al-‘ishrīn takhaṣṣuṣ Tārīkh Ḥadīth wa-mu‘āṣir, manshūr ‘alā al-rāb‘: www.researchgate.net*, (in Arabic)
- al-Najjār, Ḥusayn Fawzī. (1953). *al-siyāsah al-Istīrāṭīyah fi al-Sharq al-Awsaṭ* (1st ed.). Maktabat al-Nahḍah al-Miṣrīyah, (in Arabic).
- Nawwār, ‘Abd-al-‘Azīz. (2002). *wathā‘iq Tārīkh al-‘Arab al-ḥadīth al-Nahḍah al-‘Arabīyah al-ḥadīthah Ḥarakat ‘Alī Bik al-kabīr al-Tanāfus al-isti‘mārī al-ḥamlah al-Faransīyah ‘alā Miṣr ṣu‘ūd al-dawlah al-Sa‘ūdīyah al-ūlā* (1st ed.). ‘Ayn lil-Dirāsāt wa-al-Buḥūth al-Insānīyah wa-al-Ijtīmā‘īyah, (in Arabic).
- Wahbah, Ḥāfiṣ. (N.D). *Jazīrat al-‘Arab fi al-qarn al-‘ishrīn* (1st ed.). Maṭba‘at Lajnat al-Ta’līf, (in Arabic).
- Yūsuf, ‘Imād ‘Abd-al-‘Azīz. (2005). *al-Ḥijāz fi al-‘ahd al-‘Uthmānī 1876-1918m* [Risālat mājjistīr ghayr manshūrah], Kulliyat al-Tarbiyah, Jāmi‘at al-Mawṣil, al-‘Irāq, (in Arabic).

